

Distr.
GENERAL

S/1995/599
19 July 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام
إلى رئيس مجلس الأمن

لا يزال الاتجار غير المشروع بالمواد النووية من دواعي القلق المتزايد. وقد قررت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى. ويحتاج المجتمع الدولي كذلك الى فرض قيود على الجهات غير التابعة للدول التي تعتبر أنشطتها أكثر خطورة بسبب طابعها السري. وما زلت أتابع هذه المسألة عن كثب منذ أكثر من عام. وقد طلبت الى السيد جاك أتالي منذ عدة أشهر أن يعد لي تقريراً شخصياً عنها. وإن النتائج التي توصل اليها السيد أتالي والتي قام بنشرها في كتاب، قد عززت من اقتناعي بضرورة اتخاذ إجراءات منسقة من جانب الدول والوكالات الحكومية الدولية.

وإني على اتصال وثيق بالدكتور هانس بليكس، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تولي هذه المسألة أولوية عليا وشرعت في تنفيذ خطة عمل للتصدي لها. ويشاطر العديد من الحكومات قلق الوكالة على النحو الذي تجلّى عندما قبلت مجموعة الدول السبع في اجتماعها الذي عقد مؤخراً في هاليفاكس عرض الرئيس يلتسين استضافة مؤتمر للقمّة في الربيع لمناقشة مسألة السلامة النووية بما في ذلك مسألة الاتجار غير المشروع. وهناك أيضاً إدراك عام واضح بأن هذه المسألة هي مسألة خطيرة، كما يتبين من عدد المرات التي أشير إليها في وسائل الاعلام ومن النشاط الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية.

في هذه الظروف، قد يرغب مجلس الأمن أن ينظر في فائدة الإعراب عن تقديره لأهمية هذه المسألة بإصدار بيان يعرب فيه عن تأييده للجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويطالب المجتمع الدولي بزيادة يقظته. كما يمكن أن يعرب البيان عن ترحيبه بمبادرة الرئيس يلتسين. إن من شأن هذا العمل من جانب المجلس أن يكمل الاشارات التي وردت في بيانه المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ عن انتشار الأسلحة النووية.

وسأغدو ممتناً لو تكرمتم بتوجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن الى هذه المسألة.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

— — — — —